الجبهة الاشتراكية الوطنية ودورها في السياسة اللبنانية ١٩٥١-١٩٥٢

أ. م. د. جاسم محمد خضير الجبوري
جامعة الموصل – كلية الآداب

الملخص

يتناول البحث دراسة الجبهة الاشتراكية الوطنية ودورها السياسي في لبنان ما بين ١٩٥١-١٩٥٢، وتشكلت الجبهة في إطار المعارضة السياسية لحكم الرئيس بشارة الخوري، وتضمن برنامجها الإصلاحي تعزيز الحريات العامة بما فيها حقوق المواطن اللبناني وحرياته الصحفية وتشكيل الأحزاب وتوسيع المشاركة في العملية الانتخابية والغاء الطائفية السياسية والحد من سلطة رئيس الجمهورية وإصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي، وعملت الجبهة للإعداد للانتفاضة اللبنانية والإضراب الشعبي العام ما بين آب- أيلول ١٩٥٢ حتى استطاعت بالنهاية من إقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري وانتخاب أحد اعضاءها كميل شمعون لرئاسة الجمهورية اللبنانية في ٢٣ أيلول ١٩٥٢.

الكلمات المفتاحية: بشارة الخوري، الجبهة الاشتراكية الوطنية، العمل الجبهوي، كميل شمعون، المعارضة النيابية.

The National Socialist Front and its Role in the Lebanese Politics 1951–1952

Dr. Jassim Mohammed Khudhair Al-Joubry
University of Mosul- College of Arts

Abstract

The research studies the national socialist front and its Role in the Lebanese polities 1951–1952. The front was established in the frame of a political opposition to president Bechara El Khoury and its reformation program included the amendment to the Lebanon constitution and reforming the political system and reinforce liberties including the Lebanese personal and press rights, the right for parties establishment, expand participation in the elections, abandoning political sectarianism, reduction of the authority of the president and the reform of the economic and social system. The front worked for the preparation of the Lebanese upheaval and the public strike from the period August– September, 1952 until it managed eventually to force the president to resign and elected one of its members, Camille Chamoun for the presidency of the republic in September 23, 1952.

Keywords: Bechara El Khoury, National Socialist Front, Frontal Action, Camille Chamoun, Parliamentary Opposition.

المقدمة

تشغل التحالفات بين الأحزاب السياسية حيزاً مهماً في النشاط السياسي ، لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف كل منها ، إذا أن التحالف بالأساس ينطلق من ركيزتين أساسيتين أولها هدف أي حزب سياسي للوصول إلى السلطة ، وثانيها عجز أي حزب منهم على تحقيق ذلك بمفرده ، وتأخذ التحالفات بين الأحزاب السياسية أشكالاً مختلفة تبعاً للهدف المعلن للتحالف من جهة وللعلاقة التنظيمية بين أطرافه من جهة أخرى ، فقد يكون التحالف من أجل تحقيق هدف سياسي كتشكيل حكومة أو انتخاب رئيس أو انتخابات نيابية ، أو هدف ديمقراطي كمقاومة النظام الاستبدادي وإقامة نظام ديمقراطي بديل ، أو هدف اجتماعي كالحد من الاحتكار والاستثمار.

عرف لبنان بعد الاستقلال عدد من الكتل الإصلاحية والتحالفات الجبهوية لا سيما في المدة ما بين (١٩٤٦ ـ ١٩٥٢) لعل من أبرزها كتلة الإصلاح النيابية التي تأسست عام ١٩٤٦ وكتلة التحرر الوطني النيابية التي تأسست عام ١٩٤٧ ولجنة الأحزاب المؤتلفة التي تشكلت عام ١٩٤٩ ثم الجبهة الاشتراكية الوطنية التي تأسست عام ١٩٥١ واستمرت حتى عام ١٩٥٢.

تعد الجبهة الاشتراكية الوطنية من الجبهات النيابية التي تبنت مطالب الشعب اللبناني في السيادة الوطنية والإصلاح السياسي، وتشكلت الجبهة في إطار المعارضة السياسية لحكم الرئيس بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢)، وتضمن برنامجها الإصلاحي تعديل الدستور اللبناني وإصلاح النظام السياسي وتعزيز الحريات بما فيها حقوق المواطن اللبناني وحرياته الصحفية وتشكيل الأحزاب وتوسيع المشاركة في العملية الانتخابية والغاء الطائفية السياسية والحد من سلطة رئيس الجمهورية وإصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي.

انتهجت الجبهة في الإطار النيابي نظام المعارضة وتمكنت بالنهاية من إقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري عام ١٩٥٢ وانتخاب أحد اعضاءها كميل شمعون لرئاسة الجمهورية.

أولاً: تشكيل الجبهة الاشتراكية الوطنية عام ١٩٥١:

تشكلت الجبهة الاشتراكية الوطنية في إطار المعارضة لحكم الرئيس اللبناني بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢)[١] والتي تطورت في أثناء الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥١ ، إذ تجمع عدد من أعضاء المعارضة في قضاء الشوف بمحافظة جبل لبنان يوم ٥ نيسان ١٩٥١ في لائحة انتخابية مؤلفة من كمال جنبلاط[٢] وكميل شمعون[٣] وأنور الخطيب وغسان تويني وأميل البستاني وبطرس أده وعبد الله الحاج ودكران توسباط وراجي السعد وشفيق الحلبي وفضل الله تلحوق وسالم عبد النور[٤]، ووقعوا على وثيقة تضمنت تحقيق عدة مشاريع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٥]، وشكل الفائزون من اللائحة في الانتخابات النيابية (الجبهة الاشتراكية الوطنية) في ٤ أيار ١٩٥١ حين أُعلن عن برنامج الجبهة الإصلاحي ونظامها الداخلي[٦].

ضمت الجبهة الاشتراكية الوطنية بعد الانتخابات ثمانية نواب من محافظة جبل لبنان وهم كمال جنبلاط وأنور الخطيب وبطرس أده وغسان تويني وكميل شمعون وأميل البستاني وعبد الله الحاج ودكران توسباط[٧] .

لذا تشكلت الجبهة لمواجهة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي عاشها لبنان أثناء حكم الرئيس اللبناني بشارة الخوري، والعمل من أجل تحقيق الإصلاح الشامل في لبنان[٨] .

ثانياً: برنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية

تألف برنامج الجبهة من قسمين:

الأول: **النظام الداخلي**، ونص على أنها جبهة نيابية تتبنى مطالب الشعب اللبناني في السيادة والوطنية والإصلاح والتقدم، وتعمل على تحقيق التعاون بين الأحزاب والهيئات الممثلة فيها وغير الممثلة، بغية توجيه عملها ونشاطها الشعبي وجعله منسجماً مع نشاطها النيابي[٩].

والثاني: **البرنامج الإصلاحي**، وتضمن مطالب أساسية منها[١٠] :

١. تعديل الدستور اللبناني بما يضمن حقوق الشعب اللبناني، واستحداث القوانين والأنظمة بما يكفل تعزيز الحريات العامة للمواطن (حقوقه وحرية الصحافة وتشكيل الأحزاب وتوسيع المشاركة في العملية الانتخابية).
٢. الغاء الطائفية السياسية والحد من سلطة رئيس الجمهورية.
٣. استقلال القضاء اللبناني وتنظيم الجهاز الإداري وإصلاح النظام المالي.

٤. إصلاح النظام الاقتصادي في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وتحسين أوضاع الفلاحين والعمال والقضاء على البطالة وإصلاح النظام الاجتماعي والتربوي.

ثالثاً: دور الجبهة الاشتراكية الوطنية في السياسة اللبنانية ١٩٥١-١٩٥٢

١. الجبهة وتشكيل الحكومة اللبنانية في ٧ حزيران ١٩٥١

ما أن انتهت الانتخابات النيابية التي جرت في ٥ حزيران ١٩٥١ حتى عهد رئيس الجمهورية بشارة الخوري إلى عبد الله اليافي[١١] بتشكيل الحكومة اللبنانية فألفها في ٧ حزيران من العام نفسه[١٢]، لكن الجبهة الاشتراكية الوطنية لم تمثل فيها بأي وزير[١٣] ، وقد اجتمعت الجبهة لبحث موضوع منح الثقة للحكومة اللبنانية[١٤] .

وأثناء مناقشة مجلس النواب لموضوع منح الثقة للحكومة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٥١، أكد نائب الجبهة الاشتراكية الوطنية كمال جنبلاط أن جزء من بيان الحكومة الوزاري مأخوذ من برنامج الجبهة الإصلاحي الذي يعبر عن رأي الشعب اللبناني وإرادته في الإصلاح، ووجه انتقاده لتشكيل الحكومة لأنها راعت الاعتبارات الطائفية والحزبية في تشكيلها، وقال أن الحكومات السابقة لم تنفذ مطالب الشعب بتعديل الدستور للحد من سلطات رئيس الجمهورية، وطالب النائب كمال جنبلاط بتعديل قانون الانتخابات والغاء الطائفية السياسية، ودعا إلى تقوية الجيش اللبناني وتطبيق التجنيد الإجباري وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وشدد نائب الجبهة كميل شمعون على ضرورة قيام الحكومة بإطلاق الحريات العامة للمواطنين ولا سيما حرية الفكر وتعديل قانون المطبوعات وتنظيم الإصلاح الإداري والقضائي في لبنان[١٥] ، وفي نهاية المناقشات ، طُرح موضوع الثقة للحكومة فلم يصوت نواب الجبهة الاشتراكية بمنح الثقة للحكومة والبالغ عددهم ثمانية نواب [١٦]، والسبب في عدم تصويت نواب الجبهة للحكومة لأنها لم تشارك فيها بأي وزير[١٧].

٢. الجبهة واغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح[١٨] ١٦ تموز ١٩٥١

بعد قيام أعضاء من الحزب القومي السوري الاجتماعي[١٩] بمحاولة انقلابية في لبنان ما بين حزيران- تموز ١٩٤٩[٢٠]، قامت الحكومة اللبنانية التي يرأسها رياض الصلح بإصدار قرار بحل الحزب والقاء القبض على أعضائه ومطاردتهم، فلجأ رئيس الحزب أنطوان سعادة[٢١] إلى سوريا[٢٢]، الأمر الذي دفع الحكومة اللبنانية للطلب من الحكومة السورية بتسليم أنطوان سعادة فوافقت على ذلك[٢٣]، وتم تسليمه للحكومة اللبنانية ليلة ٧ تموز ١٩٤٩، ومَثُل أمام المحكمة العسكرية بتهمة الخيانة العظمى للوطن والتحريض على العصيان المسلح وقتل رجال الجيش

وتهديد أمن الدولة، وأصدرت المحكمة عليه حكماً بالإعدام يوم ٨ تموز ونفذ فيه الحكم على الفور [٢٤].

وانتقاماً لإعدام أنطوان سعادة، قام أعضاء من الحزب باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رياض الصلح عندما كان في زيارة له إلى عمان يوم ١٦ تموز ١٩٥١ [٢٥].

استنكرت الجبهة الاشتراكية الوطنية عملية الاغتيال وعدتها عملاً أثيماً كان مبعثاً للفوضى وسبباً للفتنة، وطالبت من الحكومة الإسراع في إجراء التحقيق بقضية الاغتيال، وأشاد نواب الجبهة في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٥١ بالجهود الكبيرة التي قام بها رياض الصلح من أجل تحقيق الاستقلال اللبناني، وأكدوا على ضرورة مواصلة الرسالة الوطنية التي حمل لواءها رياض الصلح للمحافظة على الوحدة الوطنية اللبنانية[٢٦] .

وشاركت الجبهة الوطنية في التظاهرات التي اندلعت في المدن اللبنانية احتجاجاً على عملية الاغتيال، ودعا أعضاء الجبهة المشاركون في تلك التظاهرات إلى ضرورة قيام الحكومة اللبنانية بالاتصال بالحكومة الأردنية من أجل أن تأخذ على عاتقها متابعة وملاحقة قضية الاغتيال وكشف الدوافع التي كانت وراءها[٢٧] . وذلك دليل على انخراط الجبهة في تبني القضايا الوطنية.

٣. تبني الجبهة خيار المعارضة ضد حكم الرئيس بشارة الخوري شباط- أيار ١٩٥٢

بدأت الجبهة الاشتراكية الوطنية في تركيز نشاطها مع بداية عام ١٩٥٢ بشن حملة معارضة واسعة ضد حملات القمع والعنف التي مارستها الحكومة ضد الحريات السياسية والمعارضة الوطنية، فعملت على الضغط على الحكومة من أجل إطلاق الحريات والغاء حالة الطوارئ التي كانت تشل حركة المعارضة وتعمل على تكميم الصحافة الوطنية [٢٨].

ونتيجة للضغوط التي مارستها المعارضة وفي مقدمتها الجبهة الاشتراكية الوطنية على الحكومة اللبنانية ومطالبتها بالاستقالة، واتهامها لنظام حكم الرئيس بشارة الخوري بالفشل في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية وانتشار الفساد الإداري اضطر رئيس الحكومة عبد الله اليافي إلى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٢[٢٩] ، وألفَّ سامي الصلح[٣٠] الحكومة اللبنانية في ١٤ شباط من العام نفسه [٣١] .

عقدت الجبهة الاشتراكية الوطنية اجتماعاً موسعاً في ١٩ شباط لمناقشة مسألة منح الثقة من عدمها للحكومة، كما ناقشت الجبهة مواضيع عدة منها قانون الانتخاب ولا سيما فيما يتعلق بإعطاء المرأة حقوقها السياسية والانتخابية وكذلك مناقشة حالة الطوارئ في البلاد[٣٢] .

عرضت الحكومة اللبنانية بيانها الوزاري للمناقشة في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٢، وناقش نواب الجبهة كميل شمعون وكمال جنبلاط البيان الوزاري من جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، ووجهوا انتقادهم للحكومات السابقة لعدم قيامها بالإصلاحات الأساسية التي يحتاجها الشعب اللبناني ، ورأوا بضرورة منح الشعب حرياته وحقوقه وتطبيق النظام الديمقراطي من خلال تعديل قانون الانتخابات بما يضمن تحقيق ذلك ، وقد أعطى نواب الجبهة الثقة للحكومة والتي نالتها بالإجماع[٣٣] ، والسبب في تصويتها بمنح الثقة لأن رئيس الحكومة تعهد في البيان الوزاري لحكومته تحقيق مطالب الجبهة الأساسية وهي المحافظة على هيبة الحكم وتطبيق القوانين وتحقيق العدالة بين المواطنين وتنفيذ المشاريع الاقتصادية التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وتعزيز الانتاج الزراعي والصناعي وحماية الصناعة الوطنية ، وكذلك تعديل قانون الانتخابات والنظام الانتخابي بما يضمن تطبيق النظام الديمقراطي وحرية النشر[٣٤] ، لكن الحكومة لم تلتزم بتلك التعهدات الخاصة بمطالب المعارضة فبدأت الجبهة الاشتراكية مرحلة المعارضة ضد نظام الحكم في جلستها المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٢، عندما قررت استجواب الحكومة بشأن التعيينات الحزبية والتنقلات الوظيفية ، ووافقت الجبهة على اقتراح نائبها بطرس أده بشأن اقتراح محاكمة رئيس الجمهورية بشارة الخوري لأنه سمح بصرف ٦٥٠ ألف ليرة بشأن السياحة والاصطياف على أساس غير قانوني[٣٥] ، وقدم نائب الجبهة أميل البستاني وعبد الله الحاج في اليوم التالي استجواباً للحكومة حول التشكيلات الإدارية والتنقلات الوظيفية ، وأكدا في الاستجواب أن ذلك يتم وفق الرغبات والمصالح الحزبية الشخصية الضيقة وهي تتنافى مع قواعد الإصلاح الذي تتبناه الحكومة[٣٦] .

وأثناء عرض رئيس الحكومة بيان حكومته عن السياسة الداخلية والخارجية في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٨ أيار ١٩٥٢، أكد نواب الجبهة الاشتراكية[٣٧] ان الشعب يشكو من فقدان هيبة الدولة وغياب العدالة وعدم تنفيذ القانون إلا على الضعفاء، وأشاروا إلى غياب الأمن والنظام في عدد من المدن اللبنانية، وأوضحوا بان لبنان يعيش أزمة حكم وأزمة سلطة، وأنه يجب على الحكومة القيام بحملة تطهير في الجهاز الإداري[٣٨] .

٤. دور الجبهة في الانتفاضة اللبنانية آب- أيلول ١٩٥٢ واسقاط حكم الرئيس بشارة الخوري

انتقلت الجبهة الاشتراكية الوطنية من مرحلة المعارضة السلمية القائمة على تقديم الاستجوابات والنقد للحكومات اللبنانية المتعاقبة إلى مرحلة التصعيد الشعبي ضد السلطة والنظام القائم إذ رفعت المعارضة بقيادة الجبهة سقف مطالبها إلى حد المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية

وشنت حملة واسعة ضده متهمة إياه بإفساح المجال للمحسوبية وتشجيع التهريب والاتجار بالمخدرات ، ونددت بالنظام الطائفي السياسي الذي يستند عليه الدستور اللبناني[٣٩].

أ. اجتماع دير القمر في ١٧ آب ١٩٥٢

قررت الجبهة الاشتراكية الوطنية في اجتماعها المنعقدة بتاريخ ٤ آب ١٩٥٢ تشديد حملة المعارضة ضد الحكومة اللبنانية ومقاطعة رئيس الجمهورية[٤٠] ، كما قررت بجلستها المنعقدة في ٦ آب عقد اجتماع شعبي جماهيري في بلدة دير القمر في وسط محافظة جبل لبنان يوم ١٧ آب من العام نفسه[٤١] .

اتفق أعضاء الجبهة يوم ١٢ آب مع عدد من الأحزاب[٤٢] على وضع مطالب إصلاحية في مذكرة سلمت إلى رئيس الجمهورية تضمنت المطالبة بحكومة شعبية قوية وحيادية لم يسبق لأعضائها أن مارسوا الحكم وتطهير دوائر الدولة من الفساد والرشوة واستقلال القضاء وتنفيذ برنامج إصلاح شامل وتطبيق القوانين على الجميع، وأُعطي لرئيس الجمهورية مهلة اسبوعين لتطبيق ذلك[٤٣] .

ووافقت الحكومة اللبنانية على عقد الاجتماع الجماهيري في موعده المحدد، واتفق رئيس الحكومة سامي الصلح مع المعارضة أن يكتفوا بخطبهم بالحديث عن الإصلاحات الادارية والقضائية والاجتماعية دون التعرض لرئيس الجمهورية، وذكر الصلح أنهم وقعوا تعهداً بذلك[٤٤] .

عُقد الاجتماع الشعبي الجماهيري في بلدة دير القمر بتاريخ ١٧ آب وحضره ما يقارب من الـ (١٠) آلاف شخص من مختلف المدن اللبنانية ، وتحدث فيه أعضاء الجبهة الاشتراكية وهم كميل شمعون وأنور الخطيب وعبد الله الحاج وغسان تويني وكمال جنبلاط [٤٥] ، إذ طالب عضو الجبهة كميل شمعون في كلمته في الاجتماع بوضع نظام دستوري وحكم سليم يكفل استقلال القضاء ورقابة السلطة التشريعية وهيبة السلطة التنفيذية ويعطي لكل مواطن حقه بممارسة حقوقه فيما شدد أنور الخطيب على دور الشعب في النظام السياسي وعرض المخالفات والتجاوزات التي تمارسها السلطة في المجالات السياسية ، ودعا الشعب إلى قول كلمته " لتتحطم الأصنام وتزول دولة المحسوبية وينتهي عهد الطغيان" ، فيما ذكر أميل البستاني مساوئ الحكم وفساد النظام السياسي، وطالب بإعطاء الشعب حقوقه كاملة وإلغاء المحسوبية والمنسوبية في الوظائف والنظام الإداري ، والغاء الطائفية السياسية والإقطاعية وجعل الانتخاب على أساس الدائرة الفردية وتعديل الدستور اللبناني بما يتفق مع الرغبات التقدمية والديمقراطية وإعطاء المرأة حقوقها وتطهير القضاء والجهاز الإداري وقوى الأمن وتعزيز الجيش اللبناني وتقويته[٤٦] .

وطالب كمال جنبلاط في نهاية الاجتماع من الحكومة القيام بالإصلاح الشامل لتحقيق نهضة البلاد ، وأعلن عن تقصير رئيس الجمهورية في القيام بأي عمل من شأنه القضاء على المحسوبية وتعديل قانون الانتخاب ، ودعا الجماهير إلى أن تقف موقف واحد لمواجهة النظام وتحقيق المطالب المشروعة، وتلا جنبلاط القرار الذي اتفقت عليه الجبهة الاشتراكية والمعارضة وأقسم عليه الحاضرون وتضمن: " نحن المجتمعين بدير القمر في ١٧ آب ١٩٥٢ نعلن إرادتنا المتضامنة ونجدد العهد إرضاء للضمير وتلبية لنداء الواجب أن نظل في هذه المرحلة الحاسمة من بلادنا يداً واحدة وقلباً واحداً من أجل تصحيح الأوضاع الدستورية القائمة وإيجاد حكم ديمقراطي صالح وفقاً لبرنامج المعارضة الذي يضمن حرية الانسان وحقوق الشعب وحرياته ويقضي على الفساد والطغيان وذلك بإجبار المسؤول أن ينزل عند إرادة الشعب ويتخلى عن مركزه ، ونعاهد أن نستخدم لتحقيق هذه الأهداف جميع ما في أيدينا من وسائل"[٤٧] .

وإزاء هذه التطورات، عقدت الحكومة اللبنانية اجتماعاً طارئاً برئاسة بشارة الخوري رئيس الجمهورية في ٢٢ آب ١٩٥٢، وقرر فيه رئيس الجمهورية لتدارك الأوضاع القيام ببعض الإصلاحات المستعجلة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية[٤٨].

رفضت الجبهة الاشتراكية البرنامج الإصلاحي أعلاه وعدته " مناورة " لكسب الوقت، وفندَّ بنوده أمين سر الجبهة كمال جنبلاط وعده وعود لا يمكن تحقيقها، وطالب بتعديل الدستور وخاصة المواد التي تتعلق بسلطات رئيس الجمهورية وتعزيز دور رئيس الوزراء بانتخابه من المجلس واجتماع مجلس الوزراء بدون حضور رئيس الجمهورية إلا في الحالات الضرورية [٤٩].

وإلى جانب هذا الموقف الشعبي الذي مارسته الجبهة على الحكومة اللبنانية، لجأت إلى مجلس النواب، ففي ١ أيلول ١٩٥٢ تقدم نواب الجبهة[٥٠] بعريضة إلى رئيس مجلس النواب طالبوا فيها بتنفيذ إرادة الشعب اللبناني باستقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري فوراً من منصب الرئاسة[٥١] .

ب. الإضراب الشعبي العام واستقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري ١٣- ١٨أيلول ١٩٥٢

شددت الجبهة الاشتراكية الوطنية من حملة معارضتها لحكم الرئيس بشارة الخوري، فطالبت يوم ٥ أيلول ١٩٥٢ بأن تتسلم المعارضة الحكم وأصرت على تعديل الدستور اللبناني[٥٢]، فيما واصلت الجبهة اتصالاتها لتوسيع دائرة المعارضة ، فأجرت اتصالات مع رئيس كتلة نواب طرابلس النائب رشيد كرامي لإيجاد تفاهم مع نواب كتلته حول الأوضاع السياسية وإعلان الإضراب الشامل في المدن اللبنانية ، كما تلقت الجبهة الاشتراكية طلباً من الجبهة الشعبية[٥٣] للتعاون معها في هذا المجال[٥٤].

ومع ازدياد حدة السخط والاستياء الشعبي في البلاد ، قام رئيس الحكومة سامي الصلح في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٢ بإلقاء بيان أوضح فيه ما تعانيه أجهزة الدولة من فساد وفوضى وتردي للأوضاع الداخلية في لبنان ، وعزا سبب ذلك إلى " الاستهتار بالقوانين والتجاوز على هيبة النظام وتسخير مرافق الدولة ومصالحها لحساب الأفراد الذين يعملون وراء الستار غير مقيمين حرية للقيم الدستورية"، وأتهم الصلح علناً وبكل صراحة رئيس الجمهورية وعده المسؤول الأول عن فساد النظام الإداري، وأشار إلى أن هناك أيدٍ تعمل من أجل عرقلة مسيرة الإصلاحات في لبنان مشيراً بذلك إلى رئيس الجمهورية ، وختم رئيس الحكومة بيانه بتقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية[٥٥] ، الذي أصدر بدوره مرسوماً جمهورياً تضمن قبول استقالة رئيس الحكومة بناءً على طلبه في مجلس النواب[٥٦]، وشكل حكومة ثلاثية مؤقتة من الموظفين[٥٧] .

وإزاء هذه التطورات السياسية، عقدت الجبهة الاشتراكية الوطنية اجتماعاً مساء يوم ٩ أيلول ١٩٥٢ وناقشت التطورات التي أعقبت استقالة الحكومة، وقررت مواجهة رئيس الجمهورية بإعلان الإضراب العام لإجباره على التنحي عن السلطة، وتوجيه الشكر لسامي الصلح وتأييده على بيانه الذي ألقاه في جلسة مجلس النواب[٥٨] .

وعلى أثر ذلك، انظم سامي الصلح إلى الجبهة الاشتراكية الوطنية، التي دعت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٥٢ إلى الإضراب العام في المدن اللبنانية يومي ١٥ و ١٦ أيلول وعدته أول مراحل النضال، ودعت الشعب اللبناني إلى مساندة قرار الإضراب[٥٩]، وحددت الجبهة في اليوم التالي ١٤ أيلول ١٩٥٢ هدف الإضراب بعدة مطالب أذاعها أمين سرها كمال جنبلاط منها : القيام بالإصلاحات التي تماطل الحكومة في تحقيقها ومحاكمة المسؤولين عن الفساد وإقرار قانون الإثراء غير المشروع (من أين لك هذا ؟) وتعديل قانون الانتخابات على أساس الدائرة المنفردة وتعديل قانون المطبوعات والغاء قانون الطوارئ وحرية العمل الحزبي ورفع القيود التي تعرقل نمو التجارة والصناعة[٦٠]، ووصف كمال جنبلاط التدابير التي قامت بها المعارضة بأنها أشبه ما تكون بالانقلاب الشعبي البعيد عن العنف[٦١].

اندلع الإضراب في موعده المحدد يومي ١٥ و ١٦ أيلول ١٩٥٢، وكان إضراباً عاماً شمل مدينة بيروت وباقي المدن اللبنانية، وطافت التظاهرات شوارع المدن اللبنانية مما أدى الى وقوع مصادمات بينها وبين رجال الأمن اللبناني، الأمر الذي دفع رئيس الجمهورية إلى الاستعانة بالجيش لمواجهة الوضع المتأزم، إلا أن قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب[٦٢] رفض زج الجيش بالسياسة وأبلغ رئيس الجمهورية بذلك [٦٣].

وأعلنت الجبهة الاشتراكية يوم ١٦ أيلول ١٩٥٢ مواصلة النضال بمختلف الوسائل[٦٤]، وطالبت يوم ١٧ أيلول في بيان لها رئيس الجمهورية بالاستقالة ، واتصلت بقائد الجيش فؤاد شهاب وأبلغته بقرارها هذا وطالبته بوقوف الجيش على الحياد ، وصدر بيان عن نواب الجبهة وعدد من قادة المعارضة دعا إلى استمرار الإضراب العام حتى استقالة رئيس الجمهورية[٦٥].

ونتيجة لموقف المعارضة المتمثل بالاستمرار في الإضراب العام ، وعدم قدرة رئيس الجمهورية على تشكيل حكومة جديدة تقبل بها المعارضة ، اتخذ رئيس الجمهورية قرار الاستقالة ليلة ١٧ / ١٨ أيلول ، فاستدعى قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب وأطلعه على الوضع السياسي في لبنان وطلب منه ترؤس حكومة انتقالية ، فقبل قائد الجيش بذلك ، وأصدر رئيس الجمهورية مرسوماً جمهورياً بتشكيل حكومة برئاسة فؤاد شهاب[٦٦] ، ثم سلمَّه كتاب استقالته من منصب رئاسة الجمهورية [٦٧]، وأذاع فؤاد شهاب بياناً صباح يوم ١٨ أيلول أعلن فيه استقالة رئيس الجمهورية وتسنمه مهام الحكم إلى أن يتسنى لمجلس النواب انتخاب رئيس جديد للبنان[٦٨].

أصدرت الجبهة الاشتراكية الوطنية والمعارضة بياناً هنأت فيه الشعب اللبناني على تحقيق مطالبه، وطلبت وقف الإضراب العام لتحقيق الغاية المرجوة منه وهي إقالة رئيس الجمهورية عن السلطة[٦٩] .

وعلّق أمين سر الجبهة كمال جنبلاط على ما حدث في مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر يوم ١٨ أيلول وعده أروع ثورة سلمية عرفها لبنان، وأنه مرحلة من مراحل تطور الشعب اللبناني الديمقراطي[٧٠].

ج. انتخاب عضو الجبهة كميل شمعون رئيساً للجمهورية في ٢٣ أيلول ١٩٥٢

باشرت الجبهة الاشتراكية الوطنية بالعمل على قطف ثمار الانتصار الذي حققته ضد نظام الرئيس بشارة الخوري، وطرحت برنامجاً تضمن أربع نقاط وهي: دعوة رئيس الجمهورية بشارة الخوري مغادرة البلاد ومقاومة الإتيان بشخص يفسر استلامه للسلطة استمراراً لعهد الرئيس بشارة الخوري، ومناشدة اللواء فؤاد شهاب تجنيب حكومته ما أمكن النشاط السياسي تأميناً للاستقرار وتهدئة للخواطر وإبعاد الجيش عن التدخل في السياسة، وتأييد كل مرشح معارض تظهر الأكثرية معه[٧١].

قررت الجبهة الاشتراكية الوطنية ترشيح أحد أعضاءها كميل شمعون لرئاسة الجمهورية وذلك في اجتماع عقدته يوم ٢١ أيلول ١٩٥٢ بعد أن أعلن شمعون التزامه بتنفيذ ضمانات وضعتها الجبهة الاشتراكية وهي:

١. استقلال لبنان وعدم التحيز لدولة أجنبية والمحافظة على العلاقات الودية مع جميع الدول الكبرى.
٢. التحرر من العائلية والمحسوبية ومن تأثير مكتب الرئاسة.
٣. التحرر من كل وضع استغلالي للنفوذ والمال العام.
٤. قفل مكتب محاماة المرشح لرئاسة الجمهورية بعد انتخابه.
٥. تنفيذ برنامج الجبهة الاشتراكية وبخاصة البرنامج الذي جرى على أساسه الاضراب العام.
٦. تعديل قانون الانتخابات على أساس الدائرة الفردية وحل مجلس النواب.
٧. الغاء النفقات السرية بجميع دوائر الدولة فيما عدا الداخلية والخارجية والمالية.
٨. اعتماد الكفاءة والاختبار في التعيين والترقية.
٩. لا يتصل رئيس الجمهورية ولا يستقبل أحداً من الموظفين بدون واسطة وهو يلي الأحكام ولا يحكم.
١٠. لا يوافق رئيس الجمهورية بتاتاً على تعيين أحد الأشخاص المرتشين لمنصب وزاري أو غير وزاري أو عدم التقيد بقواعد الطائفية.
١١. عدم القيام بعمل ينافي تصريحات الجبهة السابقة وانتقاداتها[٧٢].

وقررت الجبهة في الجلسة نفسها تخلي رئيس الجمهورية عن انتماءه لأي حزب سياسي، وتأييد ترشيحه لرئاسة الجمهورية والعمل على توفير إجماع حوله ومراقبة الأوضاع العامة وتوجيهها حتى يقوم بصلاحيات الرئاسة متحرراً من الاعتبارات التي أسات لنظام الحكم السابق[٧٣].

انتخب مجلس النواب اللبناني بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٥٢ كميل شمعون رئيساً للجمهورية بأكثرية النواب ، وألقى كلمة بيّن فيها عزم الشعب اللبناني على العيش مستقلاً حراً ، وبارك له نضاله الرائع في سبيل تحقيق الاستقلال ، وأثنى على الشعب اللبناني الذي قام بانتفاضته ثائراً ومعلناً إرادته ومؤكداً عزمه على العيش بسلام ، واكد أن الشعب يهدف من وراء انتفاضته القضاء على الفساد والفوضى المنتشرين في كل دوائر الدولة والتخلص من النعرات الطائفية والأحقاد التي غذتها سياسة التمييز والتفرقة بين اللبنانيين ، ثم أدى كميل شمعون اليمين الدستورية وأدلى بكلمة أخرى أكد فيها على احترامه للدستور اللبناني والقوانين ، والمحافظة على استقلال لبنان وسلامة أراضيه[٧٤].

وهكذا، فأن أحد أهداف الجبهة الأساسية قد تحقق وهو الوصول إلى السلطة في لبنان والذي من خلاله ستتحقق باقي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحية.

استنتاجات

يظهر مما تقدم عرضه عن الجبهة الاشتراكية الوطنية ما يأتي:

١. أن الجبهة الاشتراكية الوطنية التي دخلت معترك السياسة منذ منتصف عام ١٩٥١ مارست دور المعارضة لحكم الرئيس بشارة الخوري وانتهى ذلك الدور بإسقاط النظام السياسي فيما عرف بالثورة البيضاء عام ١٩٥٢.

٢. كان برنامج الجبهة برنامجاً إصلاحياً داخلياً تطور من الدعوة للحفاظ على الحريات العامة وحل مجلس النواب وتعديل قانون الانتخابات وإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وانتهى بالدعوة إلى استقالة رئيس الجمهورية.

٣. إن أسلوب الجبهة في المعارضة كان أسلوباً نيابياً وشعبياً في آن واحد معاً، فهي من جهة أولت المشاركة في العمل النيابي من خلال طرح الأسئلة والاستجوابات وحجب الثقة عن الحكومة، ومن جهة أخرى هي تنظيم شعبي نظم الاجتماعات والندوات والمهرجانات الشعبية واتصلت عبر أعضاءها بقادة المعارضة في مختلف المدن اللبنانية، وأبرز أسلوب شعبي لها ظهر في اجتماع دير القمر الذي اتخذت من خلاله قرار استقالة رئيس الجمهورية وانهاء حكم الرئيس بشارة الخوري.

٤. لجأت الجبهة إلى أسلوب التصعيد الشعبي والدعوة للإضراب العام في مختلف المدن يومي ١٥ و ١٦ أيلول بعد التطور الهام الذي تمثل بالخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والذي أسفر بالنهاية إلى استقالة سامي الصلح من رئاسة الحكومة وانظامه إلى جانب المعارضة، بعد أن رأى رجحان كفة قوة الأخيرة على قوة الحكومة.

٥. استطاعت الجبهة تحييد أحد أهم مؤسسات الدولة وهي الجيش اللبناني في صراعها مع نظام حكم الرئيس بشارة الخوري، إذ طالبت من قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب عدم زج الجيش في الصراع السياسي القائم بينها وبين الحكومة، وقد تجاوب قائد الجيش لذلك الطلب خشية من انزلاق الجيش في فتنة سياسية طائفية.

٦. كانت نهاية صراع الجبهة إقدام رئيس الجمهورية بشارة الخوري على النزول عند ضغط الجبهة والمعارضة الشعبية وتقديمه لاستقالته بعدما فرضت عليه نوع من العزلة السياسية، إذ لم يستطع من تشكيل أي حكومة بعدما قدّم سامي الصلح استقالة حكومته.

٧. وبعد أن تمكنت الجبهة والمعارضة من إسقاط نظام الرئيس بشارة الخوري ، جاءت بأحد أعضاءها البارزين وهو كميل شمعون ليتولى رئاسة الجمهورية في ٢٣ أيلول ١٩٥٢.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) سياسي لبناني من الطائفة المارونية ، ولد في بلدة رشميا بقضاء عالية التابع لمحافظة جبل لبنان عام ١٨٩٠ درس الابتدائية في مدرسة بيت الدين، ثم انهى دراسته في مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت ، درس الحقوق في باريس عام ١٩٠٩ ، ومارس المحاماة عام ١٩١٢ ، عين عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٦، ثم وزيراً للداخلية في أيار من العام نفسه ثم رئيساً للحكومة ثلاث مرات ما بين(١٩٢٧ ـ ١٩٢٩) ، أسس حزب الكتلة الدستورية عام ١٩٣٢ ، ثم انتخب عضواً في مجلس النواب في دورات ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧، انتخب رئيساً للجمهورية في ٢١ أيلول ١٩٤٣ وبقي في منصبه حتى استقالته في ١٨ أيلول ١٩٥٢، مات عام ١٩٦٤. للتفاصيل ينظر: بشارة خليل الخوري ، حقائق لبنانية من ١٨٩٠-١٩٦٠، ٣ أجزاء، الطبعة الأولى ، منشورات أوراق لبنانية، (بيروت ، ١٩٦٠) ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان ١٨٤٢- ٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة ، الطبعة الأولى ، دار بلال للطباعة والنشر ، (بيروت ، ٢٠١٢) ، ص ١٣٨ ـ ١٤٦.

(٢) سياسي لبناني من الطائفة الدرزية، ولد في بلدة المختارة بقضاء الشوف في محافظة جبل لبنان عام ١٩١٧ درس في مدرسة عينطورة للآباء اللعازاريين في كسروان، ثم أكمل دراسته الجامعية في جامعة السوربون بفرنسا عام ١٩٣٧، وحيل فيها على شهادتين في علم الاجتماع وعلم النفس التربوي ، ومارس مهنة المحاماة في مكتب المحامي أميل أده عام ١٩٤٢، انتخب نائباً في الدورات (١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢)، عُين وزيراً للاقتصاد الوطني والتربية الوطنية والاشغال العامة والنقل والتصميم ثم وزيراً للداخلية في السنوات ما بين (١٩٤٦ـ ١٩٦٩) ، ساند الحركة الوطنية الفلسطينية ، وقاد نضال الحركة الوطنية ضد السياسة الإسرائيلية العدوانية في لبنان أثناء الحرب الأهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، اغتيل عام ١٩٧٧. ينظر: عمار منهل محمد التك، كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية ١٩١٧- ١٩٧٧، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، (كلية الآداب، ٢٠١٢).

(٣) سياسي لبناني من الطائفة المارونية ولد في بلدة دير القمر بمحافظة جبل لبنان عام ١٩٠٠، درس الابتدائية في مدرسة الفرير ببيروت ، التحق بكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف وتخرج فيها عام ١٩٢٣ ، انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان في الدورات (١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٦٠، ١٩٦٤)، اختير وزيراً للمالية في عام ١٩٣٨، ثم وزيراً للداخلية بين (١٩٤٣ـ ١٩٤٤) ، وعين سفيراً للبنان في لندن للمدة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧ ، انتخب رئيسا للجمهورية للمدة بين (١٩٥٢ـ ١٩٥٨) ، أسس عام ١٩٥٨ حزب الوطنيين الأحرار ، مات عام ١٩٨٧. عدّاي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠- ١٩٨٧، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، (كلية الآداب ، ٢٠١١).

(٤) كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، الطبعة الثانية ، الدار التقدمية،(المختارة ، ١٩٨٧)، ص ١٥٦.

(٥) جريدة الأنباء (بيروت) ، العدد (٤) في ٦ نيسان ١٩٥١ ؛ جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ١٥٦.

(٦) جريدة الأنباء ، العدد (٨) في ٤ أيار ١٩٥١ .

(٧) جريدة النهار (بيروت) ، العدد (٤٧٥٩) في ٥ أيار ١٩٥١ .

(٨) ولمزيد من التفاصيل عن الظروف السياسية والاقتصادية التي نشأت في ظلها الجبهة ينظر: محمد منذر ، الجبهة والحزب السياسي مبادئ عامة ومنطلقات أساسية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص٢٣٣ ـ ٢٥٩.

(٩) جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ١٥٧.

(١٠) فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩– ١٩٧٥: المجلد الثاني/ دور الحزب (١٩٤٩ ـ ١٩٦٤)، الطبعة الأولى، الدار التقدمية، (لبنان، المختارة، ١٩٨٩)، ص ٧٤٩–٧٥٠.

(١١) سياسي لبناني من الطائفة السنية، ولد في مدينة بيروت عام ١٩٠١، درس في الكلية العثمانية وفي معهد الحقوق وحصل على الإجازة منه في عام ١٨٢٣ ، سافر إلى باريس ونال شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في الحقوق عام ١٩٢٦، ومارس مهنة المحاماة وانتخب أميناً للسر في نقابة المحامين ببيروت ، انتخب نائباً عن بيروت في الدورات (١٩٣٧ ، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٦٨) ، عين رئيساً للوزراء (١٠) مرات في المدة ما بين (١٩٣٨–١٩٦٨)، مات عام ١٩٨٦. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجلس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ ـ ٢٠٠٦)، الطبعة الأولى، دار بلال للطباعة والنشر، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٥٣٩– ٥٤٠.

(١٢) حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣ ـ ٢٠٠٣، الإصدار الرابع، جمع وتقديم: جان ملحة ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت ، ٢٠٠٣) ، ص ٨٩.

(١٣) ناجي كريم الحلو، حكام لبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠، الطبعة الأولى، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٨٢–٨٣.

(١٤) جريدة الانباء، العدد (١٤) في ١٥ حزيران ١٩٥١.

(١٥) محاضر مجلس النواب اللبناني، وسنرمز لها لاحقاً بـ (م . م . ن . ل)، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥١، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٥١، ص ١٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٧) حكومات لبنان، ص٨٩.

(١٨) سياسي لبناني من الطائفة السنية، ولد في مدينة صيدا عام ١٨٩٤، درس الابتدائية والثانوية في مدرسة المقاصد في صيدا ومدرسة عينطورة في وكسروان، ثم درس جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، واكمل دراسة الحقوق في الأستانة ، انتخب نائباً عن محافظة الجنوب في دورات ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥١)، تولى رئاسة الحكومة (٦) مرات في المدة ما بين (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩) ، اغتيل عام ١٩٥١. للتفاصيل ينظر: سعد محسن عبد العبيدي، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، (بغداد، ٢٠٠١).

(١٩) حزب سياسي لبناني أسسه أنطوان سعادة عام ١٩٣٢، ضم فئات اجتماعية انتمت إلى الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة في مدن طرابلس وصور وصيدا وجبل لبنان ، للحزب مبادئ أساسية خاصة بالعقيدة القومية ومبادئ إصلاحية أكدت على العلمانية وفصل الدين عن الدولة ، له عدة صحف منها الجيل الجديد والنظام الجديد والبناء الجديد ، قام الحزب بعدة عمليات اغتيال منها اغتيال رياض الصلح في عمّان ١٩٥١ وقامت الحكومة بحل الحزب ومحاكمة أعضائه ، وبقي مطارداً حتى عام ١٩٥٨ عندما منح الإجازة الرسمية من قبل الرئيس اللبناني كميل شمعون . للتفاصيل ينظر: رياض أحمد الجرجري، الحزب القومي السوري الاجتماعي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٦١ ــ ١٩٩٠، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، (كلية الآداب، ٢٠١٦).

(٢٠) كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٦٧)، ص ٢٣٩.

(٢١) ولد بمحافظة جبل لبنان عام ١٩٠٤، وأسس الحزب القومي السوري الاجتماعي عام ١٩٣٢. للتفاصيل ينظر: وليد نويهض، " أنطوان سعادة وتطور الفكر القومي الاجتماعي"، مجلة دراسات عربية، العدد (٥)، آذار، (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٦٣– ٦٤.

(٢٢) دار الكتب والوثائق (بغداد) وسنرمز لها لاحقاً بـ (د . ك . و)، ملفات البلاط الملكي ملفة رقم (٢٦٨٤، ٣١١)، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (حركة الحزب القومي السوري الاجتماعي المسلحة في لبنان: أسبابها ودوافعها ونتائجها وأسرار اعتقال أنطوان سعادة وإعدامه) والمؤرخ في ١٢ تموز ١٩٤٩ ، الوثيقة المرقمة (٥٨) ، ص ١٨٤.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٩١.

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ ؛ الخوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢.

(٢٥) العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥.

(٢٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥١ ، محضر الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٥١ ، ص ٢.

(٢٧) جريدة الأنباء ، العدد (١٦) في ٢٩ تموز ١٩٥١.

(٢٨) جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ١٦٥.

(٢٩) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٢ ، ص ٣.

(٣٠) الوزارات اللبنانية وبياناتها مع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (التي أُقرّت في مدينة الطائف) ١٩٤٣ ـ ١٩٩٤ ، جمع وتقديم جان ملحه ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ،(بيروت ، ١٩٩٥) ، ص٦٢.

(٣١) سياسي لبناني من الطائفة السنية ، ولد في مدينة عكا الفلسطينية عام ١٨٨٧، درس الابتدائية في معكا والثانوية في بيروت وأسكوبيا ومقدونيا ، وأكمل دراستها الجامعية في باريس حاصلاً على شهادة الحقوق منها ، انتخب نائباً عن بيروت في دورات (١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٤) ، عين رئيساً للوزراء (٨) مرات في المدة ما بين (١٩٤٢ ـ ١٩٥٨) ، مات عام ١٩٦٨ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢ . ٢٠٠٨ ، الطبعة الأولى ، دار بلال للطباعة والنشر، (بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣٢) مركز تراث كمال جنبلاط، سجلات الجبهة الاشتراكية الوطنية، التصنيف (٨ ، ١٢٠)، الرقم (ج ٢١ م١٠ ق ١٢)، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ شباط ١٩٥٢.

(٣٣) م. م. ن. ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٢، ص ٤ ـ ٩.

(٣٤) حكومات لبنان، ص ٩٩ ـ ١٠١.

(٣٥) مركز تراث كمال جنبلاط، سجلات الجبهة الاشتراكية الوطنية، التصنيف (٨ ، ١٢٠)، الرقم (ج ٢١ م١٠ ق ١٢)، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٢؛ جنبلاط ، المصدر السابق، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٣٦) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٥٢ ، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ٨ نيسان ١٩٥٢ ، ص ٨ ؛ جريدة النهار ، العدد (٥٠٤٩) في ٩ نيسان ١٩٥٢.

(٣٧) وهم كل من : كمال جنبلاط وبطرس أده وعبد الله الحاج وأميل البستاني وكميل شمعون.

(٣٨) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٥٢ ، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ ٨ أيار ١٩٥٢ ، ص ٣ ـ ١٨؛ جريدة النهار ، العدد (٥٠٦٤) في ٩ أيار ١٩٥٢.

(٣٩) جاسم محمد خضير الجبوري، " تجربة العمل الجبهوي في لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨ " ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (٥٨) ، شباط ، (جامعة الموصل، ٢٠١٠) ، ص ٢٣٣.

(٤٠) مركز تراث كمال جنبلاط، سجلات الجبهة الاشتراكية الوطنية ، التصنيف (٨ ، ١٢٠)، الرقم (ج ٢١ م١٠ ق ١٢)، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ آب ١٩٥٢ .

(٤١) المصدر نفسه ، الجلسة المنعقدة ٦ آب ١٩٥٢ ؛ جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ١٦٩.

(٤٢) ولا سيما حزبي النداء القومي والمؤتمر الوطني.

(٤٣) جريدة العمل (بيروت)، العدد (١٩٨٣) في ١٣ آب ١٩٥٢؛ أشتي، المصدر السابق، ص ٧٧١ ـ ٧٧٢.

(٤٤) سامي الصلح ، أحتكم إلى التاريخ ، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر ،(بيروت، ١٩٧٠) ، ص ٩٨.

(45) U.S.S.D.L.I and F.A , 1950 - 1954, Lebanon ,Telegram from the American Legation , Beirut , August 17 , 1952 , No : 276 ,To the Secretary of state, Washington ,Film:6 , p.475 ;

وتجدر الإشارة إلى أن جريدة النهار قدرت عدد الحاضرين في الاجتماع الجماهيري بـــ (٧٥) ألف نسمة. جريدة النهار، العدد (٥١١٠) في ١٩ آب ١٩٥٢.

(٤٦) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ملفة رقم (٢٦٨٤، ٣١١) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/٤٣٣/٢/١) والمؤرخ في ١٧ آب ١٩٥٢، الوثيقة المرقمة (١٩) ، ص٥٢ .

(٤٧) جريدة النهار ، العدد (٥١١٠) في ١٩ آب ١٩٥١ .

(٤٨) جريدة النهار، العدد (٥١١٤) في ٢٣ آب ١٩٥١؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ملفة رقم (٢٦٨٤، ٣١١)، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/٤٤٩/٣/٢) والمؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢، الوثيقة المرقمة (٣٤) ، ص٩ .

(٤٩) جريدة النهار ، العدد (٥١٢٥) في ٦ أيلول ١٩٥١ .

(٥٠) وهم كل من النواب : كميل شمعون ، كمال جنبلاط ، أنور الخطيب ، غسان تويني ، عبد الله الحاج ، ديكران توسباط .

(٥١) ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذه العريضة التي تقدم بها نواب الجبهة الاشتراكية لم تظهر إلا في الجلسة النيابية المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٥٢ ، أي بعد استقالة رئيس الجمهورية . م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥٢ ، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٥٢) جريدة النهار ، العدد (٥١٢٥) في ٦ أيلول ١٩٥١ .

(٥٣) وضمت الجبهة الشعبية كل من الأحزاب : (الكتائب والهيئة الشعبية والمؤتمر الوطني).

(٥٤) جريدة النهار ، العدد (٥١١٤) في ٢٣ آب ١٩٥١.

(٥٥) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥٢ ، محضر الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٢ ، ص ٦ ؛ جريدة النهار ، العدد (٥١٢٨) في ١٠ أيلول ١٩٥٢ .

(٥٦) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ملفة رقم (٢٦٨٤، ٣١١) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/٤٣٣/٢/١) والمؤرخ في ٢٢ أيلول ١٩٥٢، الوثيقة المرقمة (١٥) ، ص٥٩ ــ ٦٠ ؛ جريدة النهار ، العدد (٥١٢٨) في ١٠ أيلول ١٩٥٢ .

(٥٧) وضمت: ناظم عكاري رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والخارجية والأنباء والزراعة والدفاع الوطني؛ وباسيل طراد: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني والاشغال العامة والتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام؛ و موسى مبارك: وزيراً للمالية والعدلية والبريد والبرق والشؤون الاجتماعية. إلا أن الوزارة استقالت بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٢ وعُيّن صائب صلام رئيساً لها بدلاً من ناظم عكاري لكنه استقال يوم ١٨ أيلول ١٩٥٢. حكومات لبنان، ص ١٠٢.

(٥٨) مركز تراث كمال جنبلاط ، سجلات الجبهة الاشتراكية الوطنية ، التصنيف (٨ ، ١٢٠) ، الرقم (ج ٢١ م١٠ ق ١٢) ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٢ ؛ جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ١٧٠.

(٥٩) مركز تراث كمال جنبلاط ، سجلات الجبهة الاشتراكية الوطنية ، التصنيف (٨ ، ١٢٠) ، الرقم (ج ٢١ م١٠ ق ١٢) ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٥٢ .

(٦٠) جريدة النهار، العدد (٥١٣٢) في ١٤ أيلول ١٩٥٢.

(٦١) كمال جنبلاط ، في مجرى السياسة اللبنانية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،(بيروت، ١٩٧٥)، ص ١٢٣.

(٦٢) ولد بمحافظة جبل لبنان عام ١٩٠٢، دخل المدرسة الحربية في دمشق عام ١٩٢١ وتخرج فيها عام ١٩٢٣ برتبة ملازم، وعُيّن قائداً للجيش اللبناني ثم عينّه الرئيس بشارة الخوري في ١٨ أيلول ١٩٥٢ رئيساً لمجلس الوزراء، انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٦٤، مات عام ١٩٧٣. باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ١٩٨٨).

(٦٣) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص ١٧٩.

(٦٤) جريدة النهار ، العدد (٥١٣٤) في ١٧ أيلول ١٩٥٢ .

(٦٥) جريدة النهار ، العدد (٥١٣٥) في ١٨ أيلول ١٩٥٢ ؛ اشتي ، المصدر السابق ، ص ٧٨٠.

(٦٦) وضمت كلاً من : فؤاد شهاب رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني ، ناظم عكاري نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية والاشغال العامة والتربية والبريد والبرق والانباء والصحة والزراعة ، وباسيل طراد : وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والعدلية والمالية . حكومات لبنان ، ص ١٠٣.

(٦٧) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ملفة رقم (٢٦٨٩، ٣١١) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/٤٣٣/٢/١) والمؤرخ في ٢٢ أيلول ١٩٥٢، الوثيقة المرقمة (١٦) ، ص ٦٠ ؛ جريدة النهار ، العدد (٥١٣٦) في ١٩ أيلول ١٩٥٢ ؛ جريدة الحياة (بيروت) ، العدد (١٩٥٣) في ١٩ أيلول ١٩٥٢.

(٦٨) جريدة النهار ، العدد (٥١٣٦) في ١٩ أيلول ١٩٥٢ ؛ جريدة البيرق ، العدد (٦٠٣٢) في ١٩ أيلول ١٩٥٢.

(٦٩) مركز تراث كمال جنبلاط ، سجلات الجبهة الاشتراكية الوطنية ، التصنيف (٨ ، ١٢٠) ، الرقم (ج ٢١ م١٠ ق ١٢) ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٥٢ ؛

U.S.S.D.L.I and F.A , 1950 - 1954, Lebanon ,Telegram from the American Legation , Beirut , September 18, 1952 , No : 477, To the Secretary of state, Washington ,Film : 8 , p.531.

(٧٠) جريدة النهار ، العدد (٥١٣٦) في ١٩ أيلول ١٩٥٢.

(٧١) اشتي ، المصدر السابق ، ص٧٨١.

(٧٢) جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٧٣) اشتي ، المصدر السابق ، ص ٧٨٢.

(٧٤) م. م. ن. ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٥٢، محضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٥٢، ص٣؛ جريدة النهار، العدد (٥١٤٠) في ٢٤ أيلول ١٩٥٢؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص١٨١.